التوزيع : محدود
E/ESCWA/NR/89/WG.4/WP.4
٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
الاصل : ARABIC
بالعربية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا

اجتماع فريق خبراء مخصص بشأن
دور المؤسسات التمويلية المتخصصة
في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية
١٣ـ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩
القاهرة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
NOV 19 1989
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المصرف الصناعي وتنمية القدرات التكنولوجية
للقطاع الصناعي الخاص في العراق

ورقة عمل

أعد هذه الدراسة الدكتور فرهنك جلال ، خبير استشاري ، والآراء الواردة بالضرورة رأي لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

طبعت هذه الدراسة دون تحرير .

89-1428

ESCWA Documents converted to CDs.
CD #6
Directory Name:
CD6\NR\89_WG4WP.4
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

بسم الله الرحمن الرحيم

المصرف الصناعي وتنمية القدرات التكنولوجية للقطاع الصناعي الخاص في العراق

الدكتور فرهنك جلال

بغداد /تشرين الاول ١٩٨٩

١ : المقدمة

تم اعداد هذه الدراسة لتكون احدى الاوراق التي تقدم بأذن الله في الندوة المزمع عقدها في القاهرة بجمهورية مصر العربية والتي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا خلال الفترة ١٣-١٦/١١/١٩٨٩ لمناقشة دور المؤسسات المالية المتخصصة في دول منطقة (الاسكوا) في تنمية القدرات التكنولوجية لهذه الدول والامكانيات المتاحة لتقوية هذا الدور ان وجد ، والاساليب التي يمكن اتباعها لايجاد علاقة بين عملية تمويل المشاريع الصناعية وتنمية القدرات التكنولوجية .

ان الندوة مخصصة لدراسة مشاكل تنمية القدرات التكنولوجية للقطاع الصناعي الخاص ،وعلى هذا الاساس فأن هذه الورقة تقتصر ايضا على المؤسسات والاليات المتواجدة في العراق لتسهيل تمويل المشاريع الصناعية الخاصة ، والروابط الموجودة بين المؤسسة الحكومية المختصة بتمويل المشاريع الصناعية للقطاع الخاص ،اى المصرف الصناعي العراقي ، والمؤسسات ذات العلاقة بتنمية القدرات التكنولوجية لهذا القطاع في العراق. ومن خلال هذا الاستعراض نأمل ان نوضح اهمية الربط بين عملية التمويل وعملية اكتساب القدرة التكنولوجية وتقديم بعض المقترحات العملية حول وضع برنامج عمل قابل للتطبيق من قبل المصرف الصناعي العراقي ضمن امكانياته .

تبدأ الدراسة بالاشارة الى اهمية التمويل وضرورة الاهتمام بالمسائل ذات العلاقة بتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية في اى بلد نام ، وبعد ذلك تستعرض الدراسة مكانة القطاع الصناعي الخاص في العراق والاسلوب المتبع لتشجيع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو القطاع الصناعي ، والاطار القانوني والمؤسسي الذى يتم خلاله انشاء المشروعات الصناعية وتوسيعها وتطويرها . ثم تذكر الدراسة علاقة المصرف الصناعي العراقي في عملية الاستثمار الصناعي الخاص والوسائل التي تستخدم في هذا الصدد . واخيرا تبين الدراسة اوجه القصور في النظام المتبع في العراق لتشجيع الاستثمار الصناعي بسبب عدم الاهتمام بالقدر الكافي بمسألة تنمية القدرات التكنولوجية والمشاكل التي تثيرها هذه المسألة ، واخيرا نقدم بعض التوصيات .

٢ . اهمية التمويل

في ادبيات التنمية الصناعية تعطى اهمية خاصة لمسألة ندرة رأس المال سواء اكان ذلك بمعناه الحقيقي المتمثل في ندرة الموجودات الحقيقية كالمصانع والطرق ومحطات توليد الطاقة والمخازن والموانى وورش التصليح .. الخ ، ام بمعناه النقدى المتمثل في الرساميل اللازمة لتمويل اقامة هذه المنشآت . وللتمويل كما هو معلوم جانبان اولهما يتمثل في عملية تكوين المدخرات ، وثانيهما يتمثل في عملية توجيه هذه المدخرات نحو استعمالات محددة ، وتقتصر هذه الدراسة على الجانب الثاني من المسألة فقط .

ان توسيع اية صناعة يحتاج الى مبالغ للاستثمار تأتي اما من داخل المشاريع الصناعية نفسها (تمويل ذاتي) او من مصادر خارجية ، اى المصارف واسواق رأس المال . واهم مصدر للتمويل الخارجي يتمثل في القروض واموال المساهمين لقاء الاسهم . يمكن تقسيم

القروض حسب اجالها الى قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل ، وهذه تستحق خلال مدة أقل من سنة ، او من سنة الى ١٠ سنوات ، او اكثر من ذلك . وعادة يحصل المشروع الصناعي على القروض القصيرة الاجل من المصارف التجارية لتمويل رأسمال التشغيل ، بينما تكون الغاية من الحصول على القروض المتوسطة والطويلة الاجل هي تمويل الاستثمارات الثابتة او تكوين رأس المال الثابت .

ومكونات رأسمال التشغيل هي عادة الموجودات المخزنية ، واوراق القبض ، والنقد في الصندوق ولدى المصارف . وتختلف حاجة المشروع الى رأسمال التشغيل حسب نوعية الصناعة ، موقع المشروع ، طبيعة الانتاج ، العادات التجارية وغير ذلك من العوامل ، وعادة تكون الاختلافات قليلة لرأسمال التشغيل بين المشاريع داخل الصناعة الواحدة . وعلى الرغم من اهمية القروض القصيرة الاجل ورأسمال التشغيل بالنسبة للمشاريع الصناعية ، ومع علمنا التام بوجود مشاكل غير قليلة تواجه المشاريع الصناعية بسبب عدم قدرتها على تأمين رأسمال التشغيل ، وعلى الرغم من ميل المخططين في الدول النامية الى التقليل من اهمية رأسمال التشغيل او حتى اهماله في الخطط والبرامج الخاصة بتشجيع التوسع الصناعي فأننا نركز في هذه الدراسة على المشاكل التي تثيرها عملية تمويل رأس المال الثابت ، اى اننا لن ندخل في مجال دراسة علاقة المصارف التجارية بعملية التنمية الصناعية ، وبالتالي علاقتها بمسألة اكتساب القدرة التكنولوجية . ولكن نود ان نبين بأن المصارف التجارية في العراق تتبع التقاليد المصرفية التي تدعو الى تخصص المصارف التجارية في اعمال الصيرفة والاقراض قصير الاجل ، وهي بذلك تتجنب الدخول في مجال منح القروض المتوسطة والطويلة الاجل سواء للقطاع الصناعي ام للقطاعات الاخرى . كذلك هناك مايشير الى ان المصارف التجارية العراقية اتبعت سياسة محافظة حتى بالنسبة لتمويل رأسمال التشغيل للمشاريع الصناعية الخاصة في العراق بدليل لجوء هذه المشاريع في حالات كثيرة الى اللجوء الى مايسمى بقروض

المجهزين الاجانب لضمان الحصول على احتياجاتها من القروض القصيرة الاجل . وكما هو معروف فأن اسعار الفائدة على هذا النوع من القروض تقارب احيانا ضعف سعر الفائدة الاعتيادي او حتى اكثر .

في ضوء ماسبق يمكن القول بأن المصارف التجارية يمكن ان تلعب دورا مهما في تمويل عملية التوسع الصناعي للقطاع الخاص وبذلك يمكن ان تمارس دورا في عملية اكتساب القدرة التكنولوجية للقطر . الا اننا لاندخل في دراستنا المصارف التجارية وانما تقتصر هذه الدراسة على المصرف الصناعي العراقي ودوره في تمويل المشاريع الصناعية ، وامكانية تطوير هذا الدور بشكل ملائم انسجاما مع معطيات الافكار التنموية المعاصرة ، والتي بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة تركز على الاهتمام بمسألة التكنولوجيا وشروط اكتسابها والتسهيلات التي يمكن ان تقدمها السلطات الحكومية لتمكين المشروعات الصناعية الخاصة من تقوية قدراتها التكنولوجية . وهنا نرى ان من الملائم البدأ بذكر مانريد قوله حول التكنولوجيا واكتسابها في الميدان الصناعي .

٠٣ التكنولوجيا واكتسابها

ان مستلزمات عملية التنمية الصناعية ، كما هو معروف ، كثيرة ومعقدة وهي تتطلب اجراء تغييرات مادية وقانونية واجتماعية كثيرة منها استكمال المرافق الاساسية مثل الطرق والمواصلات وانشاء مؤسسات انتاجية متحسنة الاداء ومتزايدة التنوع ، وتوفير فرص التعليم والبحث والتدريب وتوفير الامن والعدالة ووسائل الحماية ضد العنف ، وتقوية الحس العام بالانضباط وعدم التسيب كجزء مهم من متطلبات تثبيت وتعميق الانماط الحضارية في المجتمع . ويمكن القول مع

شيء كثير من التبسيط بأن التنمية الصناعية تعني الزيادة المستمرة في الناتج القومي الصافي المتولد داخل القطاع الصناعي ليرتفع بأستمرار مايصيب الفرد الواحد من السكان وسطيا من السلع والخدمات التي تقدمها الصناعة . على ان تأمين الزيادة المستمرة المطلوبة في مقدار السلع المنتجة داخل القطاع الصناعي مع تحسين نوعيتها ورفع قدرتها على اتباع حاجات المواطنين يتطلب توسيع الطاقات الانتاجيه للوحدات القائمة او تحسين استغلال طاقات الوحدات القائمة . والذى يهمنا هنا هو ان مجموعة الخبرات والممارسات اللازمة لتوسيع الطاقات الانتاجية وتشغيلها وصيانتها وتحسينها يمكن ان تسمى بتكنولوجيا الصناعة موضوع البحث . ومع قدر كبير من التبسيط فأن التكنولوجيا ماهي الا اسلوب لاداء شيء ما ، واستخدام اسلوب مايتطلب ثلاثة عناصر : معلومات عن الاسلوب ووسائل تنفيذه وبعض الفهم له . ولمزيد من التحديد نضيف ان الخبرات والمهارات بهذا المعنى تشمل دراسة المشروع للتأكد من جدواه الفنية والاقتصادية ، العمليات الخاصة بتصميم المكائن والمعدات والابنية والخدمات اللازمة للمشروع ، كيفية الحصول على هذه المستلزمات ، صنع المعدات والمكائن ونصبها وتشغيلها وصيانتها وما الى ذلك من الامور التفصيلية . وليس من الصعب ان ندرك بأن هناك تكنولوجيات متباينة لانتاج كل سلعة اذ يمكن انتاج معظم السلع بأستخدام تكنولوجيات تتباين فيها الطاقات الانتاجية و نسب تمازج عوامل الانتاج ونوعيات وكميات المواد الاولية الاساسية والمساعدة اللازمة لانتاج كمية معينة من الانتاج ،بالاضافة الى اختلاف اسلوب تنظيم العملية الانتاجية بما في ذلك ادارة الانتاج والتسويق والبحث والتطوير .... الخ .

تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الشعوب الاوروبية والاميركية واليابان .

بدأت الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال السياسي ببذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستويات الدخل والمعيشة لسكانها . الا ان هذه الشعوب

لاتستطيع ان تتعقب حركة الدول الصناعية بنفس الصيغ وبنفس الاتجاهات والاساليب وبنفس الزمن لاكتساب التكنولوجيا فبدأت بأكتساب التكنولوجيا فبدأت بأكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها من الدول الصناعية المتقدمة عبر قنوات مختلفة منها :

- البرامج التعليمية والتدريبية ·
- الدراسات المتخصصة العلمية والفنية في الخارج
- الكتب والمجلات والنشرات ·
- استيراد المكائن والمعدات والوثائق الفنية ذات العلاقة
- اتفاقيات وبرامج التعاون الفني
- الاستثمارات الاجنبية المباشرة
- عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات او الخبراء
- عقود تأسيس المشاريع وادارتها وتشغيلها وصيانتها
- شراء براءات الاختراعات وحقوق الصنع والمعرفة الفنية

من الواضح بفضل هذه القنوات ان البلدان النامية امام خيارين حديين بالنسبة لاكتساب التكنولوجيا ، احدهما هو مايمكن تسميته من اجل التبسيط " شراء او استيراد التكنولوجيا " ، وهو يتضمن شراء المعدات والالات (التكنولوجيا الصلبة) ،واستقدام الخبراء الاجانب (افراديا او من خلال مؤسسات استشارية او شركات مقاولات) وشراء براءات الاختراعات وبرامج الحاسب الالكتروني والكتب والمجلات الفنية (التكنولوجيا الطرية) والخيار الثاني هو بناء قاعدة علمية وبحثية وتدريبية والممارسة والتدرج مرحلة فمرحلة في اقامة قدرة تكنولوجية عبر العلم والبحث والتدريب والممارسة والتجربة والخطأ ، وان طالت هذه المسيرة لاكتساب القدرة التكنولوجية · غير ان هناك خيارا ثالثا هو خيار توفيقي بين الخيارين الحديين يتألف من تمازج حساس وديناميكي لهما ، يأخذ منهما معا ويطور التمازج مع نضوج التجربة ·

ومهمايكن من شأن فأن (انتقال التكنولوجيا او نقلها) وهو مصطلح درجت الادبيات ذات الصلة على استخدامه ،من مصادرها الى مناطق استخدامها ،يعتبر اهم الوسائل المستعملة فعلا في العالم الثالث في محاولة تحقيق التنمية ·

من المسلم به بان الفجوه التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمه جعلتها شركاء غير متكافئين في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية . وان تكاليف وشروط نقل التكنولوجيا يمكن ان تكون مجحفه وهي في الواقع كذلك . ولاجل تقليل تكاليف الحصول على التكنولوجيا من الضروري ان تهتم الدول النامية بعملية اختيار التكنولوجيا الملائمة من بين العديد من البدائل المتوفره في الاسواق الدولية ، لان هناك كما هو معروف عدة بدائل تكنولوجية في كل مجال صناعي . وعملية الاختيار تستوجب اولا تحديد الاحتياجات ثم جمع المعلومات على نطاق واسع حول البدائل التكنولوجية المتوفرة ، ثم البدء بعملية التقييم التي يجب ان لا تقتصر فقط على التكاليف المالية المباشرة وانما تشمل مدى ملائمة التكنولوجيا للظروف المحلية ، وذلك لان معظم التكنولوجيات تم ابتكارها وتطبيقها لتلائم ظروف البلدان المتقدمه اقتصاديا المصدرة للتكنولوجيا . وبالنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا فهناك حاجة ماسة في حالات كثيرة لتعديل التكنولوجيا لجعلها اكثر ملائمة لظروف الدول النامية . وفي الغالب تختلف التكنولوجيات المنافسه بالنسبة لقابليتها للتكييف مع ظروف البلدان النامية . وعلى هذا الاساس فان عملية اختيار التكنولوجيا الملائمه للدول النامية لا تقتصر على العوامل الاقتصادية البحته مثل تكاليف الشراء ، وانما تتعدى ذلك لتشمل جوانب فنية واجتماعية متعددة .

ان الاختيار غير السليم للتكنولوجيا خلق في حالات كثيرة نمطا للتصنيع فيه تركيز شديد للصناعة في مراكز حضرية ، وادى الى ظهور منتجات وانماط للاستهلاك ليست لها سوى اهميه ثانوية ، وفي حالات اخرى قضت هذه التكنولوجيات المستوردة على تكنولوجيات محلية كان بالامكان تطويرها لتكون ذات فائدة كبيرة .

وبعد اختيار التكنولوجيا المناسبة تبدأ عملية التطبيق ، اى نقل الالات والمعدات والمواد والمعلومات اللازمة لانشاء المرفق التكنولوجي موضوع البحث . وفي هذه المرحلة يمكن ادخال تعديلات كثيرة لاجل اخذ تفاصيل الظروف المحلية بنظر الاعتبار وجعل التكنولوجيا المستوردة اكثر كفاءة . وليس من المستبعد ان تكون بعض هذه التعديلات جوهرية تؤدى الى تقليل تكاليف الانتاج عن طريق الاقتصاد باستخدام المواد الاولية والطاقة او استعمال المواد المحليه البديلة عن المواد المستوردة او تعديل المنتجات

لتلائم الاسواق المحلية .. الخ . وقد يكون بالامكان نقل التكنولوجيا المكتسبة الى القطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني او حتى الى الدول النامية الاخرى فيما لو استطاعت الدول النامية المعنية منافسة الدول المتقدمة ، نظرا لان التعديلات التي ادخلت على التكنولوجيا تكون قد جعلتها اكثر ملائمة لظروف الدول النامية، اضافة الى انخفاض تكاليف التكنولوجيا المجهزة من الدول النامية .

ان هذا النمط من التطور التكنولوجي يعتبر مثاليا ومن الصعب ان نتوقع حصوله بصورة تلقائية . وانما يتطلب اكتساب التكنولوجيا وجود المؤسسات الوطنية والطاقات البشرية في جميع مراحل المشروع ، كمقاولين فرعيين ومشرفين ومدربين ، وقاعدة واسعة من الخبرات التكنولوجية تبدأ من المستوى الكلي للتخطيط الصناعي وتنزل الى المستوى الجزئي لتشخيص المشاريع ودراسات الجدوى ومواصفات المعامل ووضع التصاميم التفصيليه الهندسية ، وبناء المرافق المدنية ، ونصب المكائن وتشغيل المعامل ، مما يساعد على فك الحزمة التكنولوجية المستوردة ، وبالتالي الحصول على عناصرها اما محليا او من الاسواق الخارجية بتكاليف مناسبة . ولكن ليس هناك الا شواهد قليله من هذا النمط من التطور تقتصر على قطاعات قليلة وفي عدد محدود جدا من الدول النامية التي قطعت شوطا بعيدا في نهضتها الصناعية . اما غالبية الدول النامية فلا زالت في المراحل المبكرة من تطورها التكنولوجي وهي بعيدة عن تحقيق اى مقدار من الاعتماد على النفس حتى في ميدان اختيار التكنولوجيا . وفي حالات كثيرة يتم تصميم وتنفيذ المشاريع في عدد من الدول النامية دون ان يترتب على ذلك اى تحول تكنولوجي في هذه الدول .

من المسلم به حاليا ان نمط التكنولوجيا المختارة سوف يؤثر على مستقبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد . وعلى هذا الاساس هناك شعور متزايد لدى الدول النامية بضرورة قيام الدول بدور فعال في مجال التكنولوجيا ، حتى في الحالات التي يكون فيها الاتجاه العام للدولة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية الا عند الضرورة والتأكيد على دور القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية الصناعية . فلقد وجد بان من الضروري تقدير الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيا ، ثم اختيار الملائمة منها لكل بلد بكل حذر لتجنب المشاكل المستقبلية . وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات لحماية الوسط التجاري والصناعي من اتخاذ قرارات غير سليمة عن طريق الاستثمار في مشاريع ليست لها جدوى ، وكذلك محاولة تجنب هذه الاوساط لاغراءات الربح السريع من خلال صنع

او استيراد منتجات غير ملائمة . اما في الاطار التي تكون فيها الدولة هي القائمة بالقسم الاكبر من الاستثمارات الصناعية وتسيطر الى حد كبير على التجارة الخارجية ، وهي المصدر الرئيسي لخلق الدخل ، فان من اولى واجباتها ان تقوم عن كثب بمراقبة التكنولوجيات التي تخلق في الدول المتقدمة واثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل اختيارها . واتباع سياسة ملائمة للتوسع التكنولوجي للمحافظة على البنية الاجتماعية والقيم الروحية للمجتمع .

لقد وضعت بعض الدول النامية خططا واستراتيجيات في مجال العلم والتكنولوجيا ، مثل البرازيل والمكسيك والهند ، وخصص البعض الاخر فصولا خاصة للتكنولوجيا في خططها التنموية مثل العراق ونايجيريا وتايلند . وقامت بعض الدول بخلق اجهزة ومؤسسات للتعامل مع التكنولوجيا اما على شكل وزارات او دوائر خاصة ضمن الوزارات او خارجها ، لوضع السياسات او لغرض تنسيق عمل المؤسسات العاملة في هذا المجال . ولقد اصدرت بعض الدول تشريعات او توجيهات او ارشادات لتنظيم عملية الحصول على التكنولوجيا واوعزت الى الدوائر المعنية باتباعها بالنسبة للتكنولوجيا المستوردة . وقام عدد من هذه الدول بتشكيل دوائر رسمية لتنظيم عملية دخول التكنولوجيا المستوردة . الا ان عمل هذه الدوائر يقتصر في الغالب على متابعة دخول التكنولوجيا الاجنبية عن طريق فحص عقود نقل التكنولوجيا للتأكد من عدم وجود شروط مجحفة وخاصة من الناحية المالية ، اى ملائمة نسب الاتاوات والمبالغ التي تدفع لقاء حقوق الصنع وآجال تلك العقود . ولكن قلما اهتمت هذه الدوائر بمتابعة استيعاب ومن ثم تطوير التكنولوجيا المستوردة .

اما غالبية الدول النامية فلم تبدأ بعد باتخاذ اية اجراءات لتنظيم ادخال التكنولوجيا لاسباب عديدة ، منها عدم ادراك اهمية هذا التنظيم ، وعدم توفر القدرات الادارية والتنظيمية اللازمه ، او الشعور بان ادخال الصناعة في المرحلة التي هي فيها اهم من بناء القدرات التكنولوجية ، او لشعورها بان ادخال التنظيم ربما يؤثر سلبا على ادخال الاستثمارات الاجنبية . ومع ذلك يظهر بان الدول النامية التي قطعت شوطا لا بأس به في عملية التنمية الصناعية وجدت بان تنظيم ومتابعة

التكنولوجيا المستوردة عملية مفيدة وضرورية . وهكذا يظهر بان الدول النامية تختلف فيما بينها في مجال تنظيم عملية انسياب التكنولوجيا الى اقطارها حسب اختلاف الظروف السائدة والسياسات المتبعة . وبصورة عامة يمكن القول بانه على الرغم من ان لكل دولة تفضيلها الخاص بشان مدى تشجيع او تنظيم دخول التكنولوجيا الاجنبية ، فان حدا ادنى من المتابعة المستمرة لتدفق التكنولوجيا الاجنبية ضروري لضمان نمط للتطور التكنولوجي يكون ملائما لاحتياجات البلد المعني .

ومن جانب اخر يظهر بان الاهتمام بعملية تنظيم تدفق التكنولوجيا الاجنبية لا يكفي وحده وانما هناك حاجة ماسة لوجود نظرة شمولية للعمل الوطني بخصوص التعامل مع التكنولوجيا . ولكن في معظم الدول النامية ينظر الى التكنولوجيا وكأنها قطاع مستقل ينبغي ان يعطي اهمية اكبر استنادا الى تصورات غامضة حول مرور العالم حاليا بثورة تكنولوجية . وهذا التصور البدائي للتكنولوجيا يترجم من حين الى اخر الى اجراءات جزئية على شكل فورات في الاهتمام بالتكنولوجيا ، واقامة مؤسسات جديدة للبحث والتطوير ، او زيادة التخصيصات المالية للمؤسسات القائمة ، او ارسال المزيد من البعثات الفنية والعلمية الى الخارج . ولكن نتائج هذه الفورات من الاهتمام بالتكنولوجيا تظل غير مرضية بالنسبة للقائمين بها الذين نادرا ما يفهمون الطبيعة البعيدة المدى للتقدم التكنولوجي . وفي غياب النتائج السريعة المتوقعة لهذه الدفعات القوية للتكنولوجيا فان فترات المساندة الوقتيه للتكنولوجيا تعقبها فترات اخرى من الركود والاهمال .

ان التقدم التكنولوجي يتكون من جبهة عريضة من الفعاليات التي تؤثر على جميع اوجه الحياة العامة . وبالمقابل فان التقدم التكنولوجي يتاثر بكل السياسات المطبقة في المجالات الاخرى ذات العلاقة . وعليه فان الاستجابة الجزئية للتحديات التكنولوجية عن طريق تحسين اوضاع المؤسسات المتعلقة بالبحث والتطوير وزيادة الموارد المخصصة لها قد تصطدم بالسياسات الاقتصادية الاخرى واد واتها التقليدية والتي تم تصميمها منذ مدة طويلة وقبل بروز الظاهرة الحالية بشأن الاهتمام الجزئي بالتكنولوجيا . وعلى هذا الاساس ليس من المستغرب ان نرى اهتمام الدول النامية بالتكنولوجيا عن طريق زيادة الموارد المخصصة لمراكز البحث والتطوير من جهة ، ومن جهة اخرى ان نرى استمرار الادوات التقليديه للسياسة الاقتصادية بالعمل على توجيه الطلب المحلي الضعيف على المعرفة الفنية الى المصادر الاجنبية لا المحلية . والنتيجة الحتمية لهذا التناقض بين السياسات التكنولوجية والسياسات الاخرى هي

ايجاد جيوب تكنولوجية هنا وهناك ، غير مرتبطة بعلاقات حركيـة مع القطاعات الصناعية المختلفة . وبطبيعة الحال فان هذه النتائج اعجـز عن ان تكون مرضيـة لان المؤسسات التكنولوجيـة مثل الجامعات ومراكز الابحـاث تميل الى التركيز علـى الابحاث الاساسية والتمارين النظرية ومجـاراة اعمال المعاهد الاجنبية وخاصة تلـك الموجودة في الدول المتقدمة ، بدلا من الاهتمام بالمشاكل المحلية وايجاد الحلول لهـا . وفي ضوء ذلك يظهـر بان احدى المهمـات الاساسية لحكومـات الدول النامية تتركـز في اتخاذ الخطوات اللازمـة لضمان دمج السياسات الصناعية والتكنولوجية وفق نظـرة شاملة لخلق هيكل صناعي وتكنولوجي متناسق ومتشابك له القابليـة على ادخـال التحسينات والتطويرات وتغيير هيكل القطاع الصناعي حسب مقتضيات الامر وتوليـد المناخ الملائـم للابتكار في المشاريع الصناعية الصغيرة والكبيرة والمحافظة على هـذا المناخ .

٤ـ تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص في العراق .

على الرغم من اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة منذ فترة طويلة بالقطاع الصناعي واعطاء اولوية بارزة لهذا القطاع في خطط التنمية الاقتصادية للقطر فان مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي صغيرة ولم تتجاوز ١٠٪ عام ١٩٧٠ انخفضت الى ٥٪ في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات ولا تتجاوز حاليا ١٠٪ كثيرا . ومن ناحية الارقام المطلقة بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي المتولد داخل قطاع الصناعة التحويلية عام ١٩٨٥ حسب الاحصائيات الدولية ١ر٥ بليون دولار بالاسعار الجارية بالمقارنة مع ١ر٢٤ بليون دولار لدولة حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية ، و ٣ر٧ بليون دولار لمستعمرة هونك كونك ، و ٢ر٤ بليون دولار لمدينة سنغافورة ومع ذلك فان للصناعة التحويلية اهمية مستقبلية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي ويمكن ان يشهد القطر نهضة صناعية سريعة تستنادا الى ثرواته المعدنية ، والهايدروكاربونية منها بشكل خاص ، بالاضافة الى المنتجات الحيوانية والنباتية والخبرات والمهارات التي اكتسبت خلال العقود الماضية .

والسمة الثانية للصناعة العراقية ، والجديرة بالملاحظة بالنسبة لموضوع الندوة ، هي انحسار الاهمية النسبية للقطاع الخاص في العقود الاخيرة ، اذ بلغت الاهمية النسبية للقطاع العام في قيمة الانتاج الصناعي لعام ١٩٨٦ حوالي ٥ر٨٢٪ بالنسبة للمشاريع الصناعية الكبيرة ، ولقد بلغت الاهمية النسبية لنفس القطاع في نفس السنة ٩ر٨٢٪ بالنسبة لاستخدام قوة العمل و ٥ر٨٣٪ بالنسبة للاجور المدفوعة ، ولكن اذا اضفنا المشاريع الصغيرة فان الاهمية النسبية للقطاع الخاص تزداد بشكل محسوس ، اضافة الى ذلك فلقد بدأت الدولة في السنوات القليلة الماضية ببذل جهود اضافية لدعم وتحفيز القطاع الخاص الصناعي ، ومن المؤمل في حالة استمرار هذه السياسة لفترة مناسبة ان يستجيب القطاع الخاص لهذه المحفزات وان يتوسع بخطوات سريعة .

الا ان عملية التوسع الصناعي لا يكفي وحده لضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والتي هي هدف التوسع الصناعي . ويظهر من تجارب التاريخ بان المهم ليس هو سرعة التوسع الصناعي وانما خلق انماط انتاجية تسند عملية التنمية الصناعية المستمرة ، ففي الدول التي مرت بمرحلة التصنيع قبل الحرب العالمية الثانية تركز التصنيع في البداية حول صناعة النسيج ، ومن ثم تحول الثقل الى الحديد والصلب والصناعات الهندسية المعتمدة على الصلب ، ثم ظهرت الكيمياويات والمنتجات الكهربائية واخيرا الصناعات المتركزة على منتجات الالكترونيات والالكترونيات الدقيقة .

اما بالنسبة للدول النامية التي بدأت التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية فأن بعضها حاولت تقليد الدول التي سبقتها في مجال التصنيع فبنت معامل الحديد والصلب ومصافي النفط ومصانع لانتاج السلع المعمرة بالاضافة الى الصناعات النسيجية والغذائية . في الوقت الحاضر من الواضح بان مجالات الاختيار بين انماط التصنيع اوسع مما كان عليه الامر سابقا لان الاقتصاد العالمي اصبح اكثر اندماجا و بامكان الدول النامية ان لاتتبع الخطوات التي مرت بها الدول التي سبقتها بالتصنيع منذ فترة طويلة فمثلا يمكن اقامة صناعة هندسية بدون انتاج الحديد والصلب ، ويمكن اقامة صناعة بتروكيمياوية بدون انشاء مصافي للنفط ، ولكن مع ذلك فأن اعتبارات ضرورة الاعتماد على الذات في حدود معقولة وخطورة الاعتماد المفرط على العالم الخارجي يتطلب قدرا معقولا من التنوع ونمطا من التصنيع قادر على الاستمرار في النمو . ويصح هذا الامر بالدرجة الرئيسية بالنسبة للدول النامية ذات الاحجام المناسبة من ناحية الرقعة الجغرافية وعدد السكان وتنوع المصادر وحجم الدخل مثل الهند والصين والبرازيل واندونيسيا ، وكذلك الحال بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمتلك امكانيات وطموحات لتشكيل تجمعات اقليمية كما هو الامر بالنسبة للاقطار العربية .

اذا دققنا النظر في الجدول المذكور ادناه ليس من الصعب ان ندرك بان الهيكل الصناعي العراقي يشكو من اختلال كبير وضعف شديد بالنسبة لبعض القطاعات الاساسية التي تنتج السلع الراسمالية ، فمثلا نلاحظ بأن حصة الفرع المنتج للمكائن الكهربائية وغير الكهربائية في الناتج الصناعي كانت ٨٪ بينما كانت هذه النسبة وفق الاحصائيات الدولية ٢٣٪ في الدول الصناعية والصناعات المعدنية الاساسية كانت تشكل ٥ر٠ ٪ من قيمة الناتج الصناعي في العراق بالمقارنة مع ٧ر٪ للدول الصناعية .

اما الصناعات الغذائية والنسيجية فكانت تشكل ٦ر٢٠ في العراق ٧ر١٤ في الدول الصناعية . وبتدقيق الاختلافات الاخرى توصلت دراسة حديثة الى ان هيكل الصناعة العراقية والعربية بصورة عامة بعيدة كل البعد عن الوضع الذى يمكن ان تقوم فيه بتأمين مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الصناعية .

القيمة المضافة في الفروع الصناعية في العراق عام ١٩٨٦ للصناعات الكبيرة بالاف الدنانير وبالاسعار الجارية

الفرع الصناعي	القيمة المضافة	% من المجموع
١ـ المواد الغذائية	١٧٥٢٩٤	١٤ر٤
٢ـ المنسوجات	٧٦٠٢١	٦ر٢
٣ـ الالبسة	١٣٨٦١	١ر١
٤ـ الجلود والاحذية	٢٢٨٨٨	١ر٨
٥ـ منتجات الخشب	٥١٥٢	٠ر٤
٦ـ الورق ومنتجاته	٣٨٩١٤	٣ر٢
٧ـ الكيمياوية والنفط	٥٤١١١٤	٤٤ر٥
٨ـ التعدينية غير المعدنية	١٩٣١٣٥	١٥ر٨
٩ـ المعدنية الاساسية	٦٧٢٣	٠ر٥
١٠ـ المعدنية المصنعة	١٢١٨٩	١ر٠
١١ـ المكائن غير الكهربائية	٤٦٦٧٥	٣ر٨
١٢ـ المكائن الكهربائية	٥٤٦٢٠	٤ر٤
١٣ـ معدات النقل وتصليحها	١٧٦١٠	١ر٤
١٤ـ غيرها	١٧	٠ر٠
١٥ـ المجموع	١٢١٥٣٨٦	١٠٠ر٠

ان هذا الهيكل الصناعي نتيجةحتمية لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية التي اتبعت، والتي ركزت على انتاج السلع ذات التكنولوجيا البسيطة والتي تجد لها سوق داخلية ،وهذه بالاساس هي السلع الاستهلاكية ، الغذائية والنسيجية ، بالاضافة الى استغلال بعض المصادر الطبيعية المتوفرة في القطر بكثرة لانتاج سلع وسيطة للاستعمال المحلي والتصدير وخاصة الاسمدة وبعض مشتقات مصافي النفط والاسمنت ، اما السلع الراسمالية وخاصة انتاج المكائن والاجهزة والمعدات فلم تحظ باي اهتمام الا موخرا ولكن هذه الفروع الصناعية هي التي توءمن عادة مستلزمات الاستمرار الذاتي في التنمية الصناعية وتضفي على الاقتصاد الوطني درجة من المرونة بمعنى تسهيل التحرك من قطاع الى اخر استجابة للتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

يمكن القول بان احدى الافتراضات الاساسية في السياسة الصناعية العراقية كانت ولازالت هي ان القطر بحاجةماسة الى التكنولوجيا الاجنبية لاحداث نهضة سريعة ومستمرة في القطاع الصناعي وباقي القطاعات ، وبالفعل لجاء العراقيون في القطاعين العام والخاص الى التكنولوجيا الاجنبية لاقامة المصانع لاستعمال الثروات المعدنية والزراعية والحيوانية في القطر لسد الاحتياجات المحلية المتزايدة الى السلع الاستهلاكية وخاصة الاغذية والملابس ومواد البناء ، وكانت هذه الصناعات في حالات كثيرة من الانواع المسماة بالصناعات المعوضة عن المستوردات ، وفي الواقع كان الوفر في النقد الاجنبي من اهداف السياسة الصناعية العراقية المعلنة حتى في الاوقات التي كان القطر لا يشكو فيها من شحة النقد الاجنبي ، ونود ان نضيف بان هذه الصناعات لم تقتصر على استخدام المواد المحلية فقط وانما نشا عدد كبير من الصناعات استنادا الى استيراد المواد الاولية ونصف المصنعة من الخارج ، وفي حالات كثيرة تم انشاء مصانع استنادا الى الثروة الزراعية الوطنية ،ولكن بسبب ما اصاب القطاع الزراعي من ركود او مايشبه ذلك لفترة طويلة ، بدات هذه الصناعات تعتمد بشكل متزايد على المواد الاولية المستوردة .

على الرغم من ان السياسات الصناعية المعلنة كانت تشير الى ضرورة اقامة صناعات لاجل التصدير باستخدام التكنولوجيا المستوردة فان القطر لم يعط لفترة طويلة اية اولوية لهذه الصناعات بسبب حصوله على احتياجاته من النقد الاجنبي من القطاع النفطي . وبمراجعة الوثائق الخاصة بالخطط والبرامج الصناعية نجد ان واضعي السياسة يوءكدون مرة بعد اخرى على ان احد اهداف التصنيع في القطر هو ادخال المهارات الجديدة وتقوية القدرات الفنية للقطر . ولكن الملاحظ بان القطاع الحكومي ، الذي كان مسوءولا في العقود الاخيرة عن القسم الاعظم من الاستثمارات الصناعية والتي كانت تتجاوز ٩٠٪ من مجموع الاستثمارات في سنوات كثيرة ، لجا الى استخدام مايسمى بطريقة " المفتاح باليد " لتنفيذ معظم المشاريع الصناعية ضمنها مشاريع مشابهة للمشاريع السابقة .

وهذه الطريقة في التنفيذ كما هو معروف يتجاوز القدرات التكنولوجية المحلية ويحرم المواطنين من فرصة المساهمة الجدية في عملية اقامة المشاريع وبالتالي اكتساب الخبرة بطريقة التجربة وهذه الطريقة هي التي تؤدي الى زيادة الثقة بالنفس وبالتالي هي التي تشجع روح الابتكار وتحدي المشاكل التكنولوجية ومحاولة ايجاد الحلول الملائمة لها ، ومن الجدير بالذكر ان احدى الدراسات الميدانية اشارت الى ان ٦١٪ من كبار الموظفين المسؤلين عن تنفيذ المشاريع الصناعية الحكومية يفضلون طريقة " المفتاح باليد " وهذا دليل قوي على ان هؤلاء لا يعطون الاهتمام الكافي بالمتطلبات الحقيقية لعملية اكتساب القدرة التكنولوجية .

والذي يهمنا في هذه المناسبة هو أن نبين بأن الاعتماد المفرط على التكنولوجيا الاجنبية يسود القطاع الصناعي الخاص بشكل اوضح ، والواقع ان السياسات والاجراءات الحكومية ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار الصناعي الخاص شجعت الصناعيين على الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة ولتوضيح ذلك دعنا نذكر بعض التفاصيل عن اسلوب منح اجازات او تراخيص اقامة المشاريع الصناعية في العراق .

تقدم طلبات الحصول على اجازات تأسيس المشاريع الصناعية الى دائرة حكومية بوزارة الصناعة ، هي مديرية التنظيم والمساعدات الصناعية العامة ، مرفقة مع بعض التفاصيل الفنية والاقتصادية ولقد كان الهدف الاساسي لادخال نظام الاجازات ، اي شرط الحصول المسبق على اجازة تأسيس المشروع الصناعي قبل اقامته ، هو تجنب اقامة طاقات انتاجية فائضة وتوجيه الاستثمارات الصناعية الى المجالات المرغوبة اجتماعيا ، والواقع بدأت الدوائر المعنية منذ عام ١٩٧٠ بوضع خطط وبرامج خماسية وسنوية للقطاع الخاص ، يحتوي كل برنامج على جداول باعداد المشاريع المرغوب او المسموح باقامتها في كل صناعة مع تحديد مواقعها و ذكر معدلات الاستثمار المطلوبة لكل مشروع .

بعد منح اجازة التأسيس يتمتع المشروع عادة بعدد من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، وكذلك كانت المشاريع الصناعية تحصل على حماية منتجاتها من المنافسة الاجنبية عن طريق تقليص او منع استيراد المواد المشابهة للمنتجات المصنعة محليا .

ومن جهة اخرى فان نظام التعريفة الكمركية المتبع يفرض رسوما كمركية منخفضة من صفر الى ١٠٪ على المكائن ومن صفر الى ١٥٪ تقريبا على المواد الاولية ورسوم كمركية عالية من ٢٠٪ ـ ١٠٠٪ او اكثر على المواد الاستهلاكية النهائية .

هذه السياسة بطبيعة الحال شجعت اقامة المشاريع الصناعية التي تنتج السلع النهائية الاستهلاكية واحيانا السلع الوسيطة ، ولم تشجع كما هو واضح اقامة صناعة تذكر لانتاج المكائن والمعدات ، والان اصبح معلوما لدى الاوساط المعنية بان نتيجة هذه السياسات هو خلق قطاع صناعي يطغي عليه وجود مصانع صغيرة ذات كفاءة انتاجية واطئة لانتاج السلع الاستهلاكية ، ومثل هذه المصانع تميل ان تبقى ناشئة الى الابد وهي غير قادر تعلى توليد التكنولوجيا ، وهذه المصانع في احسن الاحوال يمكن ان تستورد وان تستوعب نوعا ما التكنولوجيا المستوردة بمعنى اكتساب خبرات تكفي بالكاد لصيانة المكائن والمعدات وبقائها في حالة مقبولة ، وان تقوم باجراء بعض التعديلات البسيطة لتلائم المعدات المستوردة مع الظروف المحلية ، ولكن هذه المصانع لا تستطيع ان تطور التكنولوجيا بمعنى القيام بتصميم وبناء معدات ومكائن جديدة ومتطورة اما لتوسيع الصناعة القائمة او لاستبدال المكائن عند استهلاكها او تقادمها . فالسياسات و الاجراءات التي اتبعت كانت تسمح باستبدال المكائن والمعدات المستوردة من قبل اى مشروع عند استهلاكها بمكائن مستوردة اخرى جديدة بدون دفع اية رسوم او ضرائب. والمكائن الجديدة عادة كانت تختلف عن المكائن السابقة لانها كانت تستورد من الدول المتقدمة صناعيا ، وهذه الدول تشهد باستمرار تطورات تكنولوجية في مختلف الميادين تجد لها انعكاسات واضحة على المكائن الجديدة المستوردة من قبل الصناعي العراقي .

وهكذا فان المشاريع الصناعية العراقية كانت تنتقل بين فترة واخرى من اساس تكنولوجي معين الى اساس تكنولوجي اخر على شكل قفزات ولكن دون ان تختبر هذه المصانع اية تغيرات تذكر في التكنولوجيا المستخدمة خلال هذه الفترات ، وهذا الوضع يختلف تماما عما يجرى في الدول المتقدمة صناعيا ، ففي هذه الدول تمر كل صناعة وكل مصنع في سلسلة متصلة من التغيرات والتحسينات استجابة للتغيرات والتطورات التكنولوجية التي تجرى داخل نفس الصناعة او داخل الصناعات الاخرى ، سواء اكان ذلك يحدث داخل الدولة المعنية ام في الدول الاخرى . وفي الدول المتقدمة صناعيا لا يمكن لاى مشروع ان يبقى في السوق لمدة طويلة اذا لم يهتم بالتطورات التكنولوجية ، واذا لم يخصص مبالغ كافية للبحث والتطوير لاجل تطوير وتحسين المعدات والمكائن واساليب العمل بصورة مستمرة ، لان المشروع الراكد تكنولوجيا سرعان ما يجد نفسه غير قادر على منافسة المشاريع الاخرى .

ولكن في العراق ، وفي معظم الدول النامية الاخرى ، لم تنتبه السلطات المسؤولة الى هذه المشكلة الهامة فبقيت المشاريع الصناعية راكدة تكنولوجيا لاسباب عديدة منها ، كما بيناها ، السياسات والاجراءات التي اتبعت لتشجيع التوسع الصناعي .

والواقع يمكن القول بأن الصناعيين العراقيين سواء اكانوا من القطاع الخاص ام القطاع العام وكذلك معظم المسؤولين عن السياسة الصناعية ، يظهر وكانهم يعتبرون التكنولوجيا شيئا مملوكا للاجانب يمكن شرائها بين فترة واخرى عند الحاجة ، فماذا كان موقف المصرف الصناعي العراقي من كل ذلك سابقا وماذا يستطيع ان يفعل .

٥ ٠ المصرف الصناعي العراقي

اسس المصرف عام ١٩٣٥/١٩٣٦ كمصرف متخصص بأسم المصرف الزراعي الصناعي وفي عام ١٩٤٠ صدر قانون تأسيس المصرف الصناعي كمصرف مستقل متخصص بالائتمان الصناعي وباشر المصرف بأعماله بصورة مستقلة عام ١٩٤٦ واعتبر المصرف عند التأسيس مستقلا بشؤونه المالية والادارية يضع سياسته مجلس ادارة خاص به يتبع وزارة المالية التي لها الحق في الاعتراض على قرارات المجلس خلال فترة معينة ٠

وفي عام ١٩٥٧ فك ارتباط المصرف من وزارة المالية والحق بمجلس الاعمار وعند تأسيس وزارة الصناعة عام ١٩٥٩ الحق المصرف بها ومن ثم اصبح احد المديريات التابعة للمؤسسة العامة للتنمية الصناعية عند استحداثها عام ١٩٧٣ وحل مجلس ادارة المؤسسة محل مجلس ادارة المصرف في وظائفه وواجباته ٠ والحق المصرف مؤخرا بوزارة المالية مجددا وله الان مجلس ادارة يرفع قراراته الى وزير المالية ٠

ان نشاط المصرف تركز ومنذ نشوئه في تمويل المشاريع الخاصة دون الحكومية وهذا ناتج عن ان المشاريع الحكومية تمول تمويلا مركزيا مع ان قانون المصرف لا يمنعه من ممارسة هذا النشاط ٠

ولتحقيق اهدافه يمارس المصرف الصناعي مختلف الوظائف التي تعبر عن الجوانب المختلفة للنشاط المصرفي (المتمثل في الائتمان النقدي والتعهدي) والاستثماري والاعمال الفنية الاخرى المحددة في النقاط التالية :ـ

١ ٠ منح القروض المتوسطة وطويلة الاجل لتمويل الاستثمارات الثابتة للمشروع الصناعي (شراء المكائن والمعدات وتشييد المباني) لتأسيس مشاريع صناعية متطورة او توسيعها او لتحديث القائمة منها ٠

٢ ٠ الاشتراك كمؤسس ومساهم في الشركات الصناعية المختلطة مع مؤسسات القطاع الاشتراكي الاخرى والنشاطين الخاص والمختلط ٠

٣ ٠ منح القروض القصيرة الاجل للمشاريع الصناعية كرأسمال تشغيل وتعزيز السيولة النقدية لديها في المراحل الاولي من تأسيسها (على شكل حساب جارى مدين) لتمكينها من الانتقال الى مرحلة التكوين الذاتي والانتاج الفعلي وكذلك تقديم هذا النمط من التسهيلات في المراحل الاخرى من عمر المشروع طالما توفرت المبررات الموضوعية لذلك ٠

٤ ٠ الى جانب القروض قصيرة الاجل يقدم المصرف تسهيلات مصرفية اخرى للعمل الصناعي والمتمثلة بأعمال الصيرفة ومتطلباتها وهي :ـ

أ ٠ فتح الاعتمادات المستندية
ب ٠ قبول السحوبات المستندية
جـ ٠ اصدار خطابات الضمان
د ٠ فتح الحسابات الجارية الدائنة
و ٠ قبول الودائع الثابتة للشركات المختلطة

٥ ٠ المشاركة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية للنشاطين الخاص والمختلط ضمن حدود الخطط والمناهج الاستثمارية المقررة ٠

٦ . ويضطلع المصرف بالاعمال التالية للشركات المختلطة :ـ

أ . القيام بكافة الاعمال التحضيرية والاجراءات الشكلية التي يقتضيها تأسيس وقيام الشركات المختلطة بموجب قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ .

ب . المشاركة في متابعة انشطة الشركات المختلطة على مستوى الشركة وللقطاع بما يكفل الارتفاع بمستوى الانتاجية لشركات القطاع المختلط .

جـ . تقديم المشورة الفنية والائتمانية لشركات القطاع المختلط .

تطور رأس المال

ابتدأ المصرف الصناعي نشاطه برأسمال بسيط بلغ (٥٠٠) الف دينار والمدفوع منه (٤٥٠) الف دينار بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ وقد زيد رأسماله الى (٣) ملايين دينار عام ١٩٥٢ والى (٨) ملايين دينار عام ١٩٥٦ والى (١٠) ملايين دينار عام ١٩٦٢ الا ان رأسماله المدفوع لم يتجاوز (٤ر٧٥) مليون دينار حتى عام ١٩٧٠ ولكن خلال السنوات العشرة من عام ١٩٧٠ـ١٩٨٠ تضاعف رأسماله اكثر من عشر مرات حيث بلغ (٥٠) مليون دينار دفعت بالكامل خلال عام ١٩٨٠ وذلك لتمكينه من ان يلعب دورا اكبر في تمويل المشاريع الصناعية في القطاعين الخاص والمختلط .

وفي اواخر عام ١٩٨٤ زيد رأس مال المصرف الى (٧٥) مليون دينار . وقد اصبح رأسمال المصرف المدفوع (٥٧ر٣) مليون دينار في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

تعتبر الارباح السنوية مصدر تمويل ذاتي اخر للمصرف فقد بلغت ارباح المصرف للسنة الاولى من مباشرته بأعماله بشكل مستقل عام ١٩٤٦/١٩٤٧ بنسبة ٣٪ من رأسماله المدفوع

وتطورت في عقد السبعينات حيث بلغت في حدود ٧٪ وارتفعت الى ١٠٪ خلال السنوات الاخيرة ٠

ان المصرف يحتجز من ارباحه ٥٠٪ للاحتياطيات ورأس المال (في حالة عدم دفعه بالكامل) والباقي ٥٠٪ يدفع الى خزينة الدولة ٠

الاقراض :

ان تقديم القروض المتوسطة والطويلة الاجل تعتبر الوظيفة الاساسية للمصرف الصناعي وقد ساهم المصرف من خلال نشاطه الاقراضي بتمويل اكثر المشاريع الصناعية التي اقيمت او تقام حاليا من قبل القطاعين الخاص والمختلط اضافة الى تمويل التوسعات للمشاريع القائمة ٠

ومنذ تأسيس المصرف الصناعي لنهاية عام ١٩٨٧ قام المصرف بمنح (١٥٢٤٩) قرضا متوسطا وطويل الاجل لتمويل الاستثمارات الثابتة في المشاريع الصناعية (مكائن ومعدات وابنية) مجموع مبالغها (١ر٩٩) مليون دينار ٠ يضاف الى ذلك قروضا قصيرة الاجل منحت لتمويل رؤوس اموال التشغيل للمشاريع الصناعية بلغ مجموع مبالغها خلال الفترة من بداية المنح منذ عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٧ (٩ر٢١) مليون دينار منح اكثرها بين عام ١٩٧٠ – ١٩٨٢ وبذلك بلغ مجموع مبالغ القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة منذ تأسيس المصرف والى نهاية عام ١٩٨٧ (٠ر١٢١) مليون دينار ٠

ان نشاط المصرف في حقل الاقراض مر بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالاتي :

المرحلة الاولى

وتبدأ من تأسيس المصرف في عام ١٩٣٥ كمصرف زراعي صناعي وحتى فصل المصرف

الصناعي عن الزراعي عام ١٩٤٠ وبمباشرته بالعمل الفعلي عام ١٩٤٦/١٩٤٧ . اى بعد الحرب العالمية الثانية ولحين نهاية الخمسينات لقد باشر المصرف اعماله بأمكانيات محدودة منذ استقلاله عن المصرف الزراعي وكان على مجلس ادارته في بعض الاحيان رفض العديد من طلبات الاقتراض رغم مشروعيتها لقلة الاموال المتوفرة لديه وحدث ذلك فعلا في عام ١٩٤٨ نظرا لقيام قسم من الشركات التي يساهم فيها المصرف بالحصول على قروض لتمشية اعمالها لعدم امكانية زيادة رأسمالها بأصدار اسهم جديدة مما ولد شحة نقدية لديه .

وكانت القروض تمنح ضمن اطار ضعيف من التوجيه المركزى حيث ان اى مالك لمشروع صناعي يرغب في الحصول على قرض من المصرف ما عليه الا ان يتقدم بطلب بذلك حتى لو كان مشروعه غير مجاز من اية جهة فكان المصرف يقوم بالكشف على مكائن المشروع الموجودة فيه لغرض تقدير قيمتها وبالتالي تحديد السلفة في ضوء هذه الموجودات وبعد رهنها تمنح له اى ان قيمة الضمانات هي التي كانت تحدد مبلغ السلفة وفي ضوء الحدود العليا للاقراض وحسب النسب التالية :-

٦٠٪ من قيمة الضمانات غير المنقولة (العقارات) ويستوفى خلال عشر سنوات كحد اقصى .

٥٠٪ من قيمة الضمانات المنقولة (المكائن والالات) ويستوفى خلال خمس سنوات كحد اقصى .

كما ان سعر الفائدة كان واحدا لجميع انواع الصناعات وبغض النظر عن الموقع الجغرافي حيث كان سعر الفائدة المطبق في بداية استقلال المصرف ٧٪ تم تخفيضها الى ٥٪ في عام ١٩٥١ وبقي على حاله حتى نهاية الفترة ونظرا لتركز الصناعات في المدن الرئيسية مثل بغداد والموصل والبصرة فأن الجزء الاكبر من قروض المصرف كانت تمنح للمشاريع المتواجدة في هذه المدن وبالرجوع لتقارير المصرف للفترة من عام ١٩٤٦-١٩٥٨ نرى ان ٧٠٪ من قروض المصرف منحت للمشاريع المتواجدة في بغداد وان حصة بعض المحافظات مثل اربيل ، الرمادى ، الكوت وغيرها كانت اقل من ١٪ من مجموع القروض هذا اضافة الى ان الجزء الاكبر من القروض كانت تمنح للصناعات

التقليدية مثل الطحين والثلج والجرش والهبش والمواد الانشائية والنسيج والطباعة كما ان جزءا كبيرا من القروض كان يمنح لغرض شراء مواد اولية او مواد نصف مصنعة وفق السمات الاخـــرى لقروض المصرف ٠

المرحلة الثانيـــة :

التي بدأت بعد ثورة تموز/١٩٥٨ وبالتحديد في اوائل الستينات وصدور قانون المصرف لسنة/١٩٦١ فقد تحددت معالم نشاط المصرف بشكل اوضح مع تثبيت اغراض السلفة يجـــب توافرها لاجل الحصول عليها فقسمت القروض الى نوعين :

أ٠ قروض طويلة ومتوسطة الاجل مخصصة لاقتناء المكائن واستيرادها او تشييد ابنيـــة حديثة للمشروعات وبنسب محددة ٠

ب٠ قروض قصيرة الاجل مخصصة لتدوير شؤون العمل (شراء المواد الاولية) وتغطيـــة قسم من نفقات التشغيل ٠

كما انه ولاول مرة في تاريخ المصرف تم في عام / ١٩٦٣ التفكير في تأليف لجنة سميت بلجنـــة تصنيع الالوية مهمتها دراسة الاوضاع الاقتصادية لكل لواء لمعرفة نوع الصناعات القائمة في كـــل منها ومدى توفر الامكانيات المالية والفنية لقيام مشاريع جديدة فيها ٠ كما تم رفع الحدود العليا للاقراض في عام /١٩٦٧ وكما يلي :

المشاريع الفردية	ما لايزيد عن ٥٠٠٠٠	دينـــار
الشركات ذ٠م٠م	ما لايزيد عن ١٠٠٠٠٠	دينـــار
الشركات المساهمة	ما لايزيد عن ٢٥٠٠٠٠	دينـــار
الشركات المختلطة	ما لايزيد عن ٥٠٠٠٠٠	دينـــار

وبالنسبة لقروض المصرف فقد كانت متذبذبة خلال هذه الفترة ففي السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ كان عدد السلف المصروفة (٢٣٧) سلفة مجموع مبالغها (٥٦٩٤٥٥) دينار ارتفع هذا العدد في عام ١٩٦٤ الى (٤٠٧) سلفة مجموع مبالغها (٩٠٩٩٠٣) دينار ثم انخفض عدد السلف الى ١٢٩ سلفة مجموع مبالغها اقل من ربع مليون دينار عام ١٩٦٨ .

المرحلة الثالثة :

وهي المرحلة التي بدأت بعد ثورة ١٧ـ٣٠ تموز /١٩٦٨ حيث بدأ المصرف منذ اوائل السبعينات في جعل القروض عامل توجيه في تأسيس المشاريع الصناعية في مناطق القطر المختلفة فقد اعتمد اسلوب سعر الفائدة المتفاوتة وكذلك نسبة الاقراض حسب الموقع الجغرافي بهدف المستثمرين وتشجيعهم لتأسيس المشروعات الصناعية في المناطق الاقل تطورا بهدف تقليل الفارق بين مناطق القطر بصورة عامة بعد ما لوحظ من تركز تأسيس المشروعات الصناعية في المدن الكبيرة (بغداد ـ البصرة ـ الموصل) وبالاخص التركز في العاصمة .. ففي عام ١٩٧٠ تم اتخاذ العديد من الاجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي منها :

١. تخفيض سعر الفائدة على قروض المصرف من ٦٪ الى ٥ـ٤٪ حسب موقع المشروع في المحافظات الاقل تطورا .

٢٠ زيادة نسبة التسليف لقاء الضمانات من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من قيمتها

٣٠ زيادة نسبة التسليف على المكائن المشتراة محليا او المستوردة الى ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ ٠

٤٠ رفع نسبة التسليف من ٥٠٪ الى ٦٠٪ من مجموع الاستثمار الفعلي في المشروع الصناعي ٠

٥٠ زيادة الحد الاعلى لقروض المشاريع الفردية من (٥٠) الف دينار الى (٧٠) الف دينار ٠

وكان لهذه الاجراءات اثرا كبيرا على دفع عملية التسليف في السنوات اللاحقة الى امام فقد قدم للمصرف في عام ١٩٧٦/ على سبيل المثال (١٣١٣) طلبا للاقتراض مجموع مبالغها (٢٠ر٢٩٩ر٠٠٠) دينار تم تلبية (١٢٤٦) طلبا بلغت مجموع مبالغها (٧ر٣١٤ر٠٠٠) دينار اى ان المصرف تمكن من تلبية ٩٥٪ من طلبات التسليف المقدمة اليه ٠

وقد استمر المصرف بأصدار التعليمات الموجهة لنشاطه بهذا الخصوص كلما دعت الضرورة لذلك ففي النصف الثاني من عقد السبعينات تركز الامر بشكل واضح عندما صدرت ضوابط الاقراض وبعده تم عرضها على مجلس التخطيط عن طريق المؤسسة والوزارة في منتصف عام ١٩٧٩ فقد حضيت المقترحات هذه بتصديق واقرار المجلس لها فأصبحت العمود الفقري لنشاطه حيث تم بموجبها تقسيم القطر الى ثلاث مناطق رئيسية من حيث شمولها بالقروض المخصصة للموجودات الثابتة ثم الى اربعة مناطق هي :

أ . منح التسليف داخل حدود امانة العاصمة بصورة عامة الا من بعض الاستثناءات .

ب. محافظات / بغداد ـ البصرة ـ نينوى .

جـ. محافظات / التأميم ـ بابل ـ كربلاء ـ النجف ـ واسط .

د . بقية المحافظات التي لم تذكر اعلاه .

حـ. المجمعات السكنية في مناطق الحكم الذاتي البعيدة عن مراكز المحافظات .

فقد حددت نسبة الاقراض كالاتي :

	نسبة التسليف	سعر الفائدة
الفئة الاولى	٤٠٪	٦٪
الفئة الثانية	٥٠٪	٥٪
الفئة الثالثة	٦٠٪	٣٪
الفئة الرابعة	٧٠٪	٢٪

وهناك مشروعات معينة يقتضي شمولها برعاية اكبر فقد ادخلت ضمن الاستثناءات من الموقع الجغرافي وحددت لها نسبة تسليفية متميزة تتعدى الحدود المخصصة لموقعها لتصل الى حد (٨٠٪) للبعض منها .

اما التسهيلات والقروض المخصصة للتشغيل فقد اعتبرت ذات سمة تجارية تترك للمصارف التجارية مع عدم التوسع فيها من قبل المصرف الصناعي .

الاستثمار المالي

يقترن اسم المصرف الصناعي عادة بنشوء وتطور القطاع الصناعي المختلط حيث ان للمصرف دور مهم في هذا المجال ، ولقد تعاظمت اهمية هذا الدور تبعا لنمو وتعاظم دور القطاع

المختلط في الاقتصاد الوطني وتطور امكانية المصرف الصناعي وتراكم خبرته وزيادة اهتمامه ودعمه للشركات المختلطة لقد عايش المصرف هذا القطاع منذ بدايات تكوينه عام / ١٩٣٨ ٠ وينبغي الاشارة الى ان دور القطاع المختلط قد انحسر بعد عملية التأميم التي جرت عام ١٩٦٤ وبالتالي فأن دور المصرف قد تضاءل بعد عملية التأميم ٠٠ ولقد تميزت الفترة في عام ١٩٦٤ ولغاية عام ١٩٦٧ بتراجع في دور هذا القطاع وانكماش لدى القطاع الخاص بالمساهمة في شركات القطاع المختلط ٠٠ ولكن في بداية السبعينات تغير الحال وبدأ المصرف بتأسيس عدد جديد من شركات القطاع المختلط وزادت استثمارات المصرف في هذه الشركات حتى بلغت لغاية عام ١٩٧٨ حوالي (١٣٫٣٥٠٫٠٠٠) دينار وارتفع عدد شركات القطاع المختلط من (٨) شركات في عام ١٩٧٠ الى (١٨) شركة عام ١٩٧٨ ٠ وكذلك تميزت هذه المرحلة بأنتقال المبادرة في تأسيس شركات القطاع المختلط من القطاع الخاص الى القطاع الاشتراكي ٠٠٠

مابعد عام ١٩٨٠

يلاحظ بعد عام ١٩٨٠ ان مساهمات المصرف قد نمت بأضطراد مع نمو وتطور وتوسيع القطاع المختلط والمؤشرات التالية تعطي صورة واضحة حول هذا النمو ٠

	عام ١٩٧٠	عام ١٩٧٨	عام ١٩٨٧
عدد الشركات	٨	١٨	١٥
رأسمالها الاسمي (مليون دينار)	٢٫٦	٣٩٫٧	١٠٩
رأسمالها المدفوع (مليون دينار)	٢٫٠	٣٠٫٢	٩٨٫٥
مساهمة المصرف (مليون دينار)	٠٫٩	١٣٫٩	٢٤٫٢
نسبة مساهمة المصرف	٤٦٫٠	٤٦٫٠	٢٥٫٠

ويعتبر المصرف اكبر مساهم في الشركات المختلطة الصناعية وقد لعب دورا مهما خلال سني عمله في تأسيس الشركات وكان له النصيب الاكبر في تشجيع وتوجيه مدخرات المواطنين من القطـــاع الخاص نحو الاستثمار الصناعي في هذا القطاع ٠

ومن المفيد ان نشير الى ان مساهمة المصرف الصناعي في هذه الشركات تقوم علـــى الاسس التاليـــة :

- ان يكون حجم الاستثمار في هذه الشركات كبير نسبيا (من منطلق مبدأ قيـــام شركات متوسطة وكبيرة الحجم في هذا القطاع) تملاء الفراغ بين صناعات القطـاع الاشتراكي والخاص وتتكامل معـها ٠

- ان مساهمته في هذه الشركات تقوم على اساس دراسة المشروع المقترح اقامتـــه والتأكد من جدواها الفنية والاقتصادية وتحقيق ربحية معقولة لتطمين المستثمريـن في استثمار مدخراتهم في هذا القطاع الصناعي جنبا الى جنب مع استثمـــارات القطاع الاشتراكي ٠

- كذلك يساهم المصرف في تأسيس وتوسيع المشاريع الصناعية المختلطة ذات التكنولوجيا المتطورة في الانتاج والتي تسهم في تحقيق قيم مضافة الى الاقتصاد الوطني ٠

- ويساهم المصرف في تأسيس مشاريع مختلطة متوسطة الحجم وكبيرة نسبيا وبالمشاركة مع بقية المؤسسات التمويلية الاخرى من القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص علـــى ان تكون هذه المشاريع منسجمة مع خطة التنمية القومية والمقررات التخطيطيـــة وتؤكد دورها في انماء جانب من جوانب الاقتصاد الوطني ووفق التوجيهـــات المركزية ٠

- ويساهم المصرف بما لا يقل عن ٢٦٪ من رأسمال الشركات المختلطة عنـــد تأسيسها ٠

- ومن الجدير بالذكر ان نسبة مساهمة المصرف في الشركات المختلطة التي تأسست بعد عام ١٩٦٩ كانت عالية جدا في مراحل تأسيسها الابتدائية بسبب احجام المساهمين من القطاع الخاص انذاك للمشاركة بالمشاريع الجديدة في بداية تأسيسها نظرا لطول الفترة ما بين مرحلة التأسيس ومرحلة الانتاج وتحقيق الربحية ، ولغرض تحفيز المواطنين على المشاركة في مثل هذه الشركات فقد بادر المصرف الى الاقتراح بمنح هؤلاء المساهمين مكافأة بنسبة ٤٪ مابين فترة التأسيس وتحقيق الربحية وقد اصبح هذا المقترح معمول به بعد ان صدر قرار من قبل مجلس قيادة الثورة لمنح مثل هذه الفائدة .

- ومع ذلك فأن فترة السبعينات تميزت بأحجام الاستثمارات الخاصة في المشاركة في تأسيس الشركات الجديدة ولمعالجة هذه الظاهرة كان على المصرف المساهمة في مثل هذه الشركات بنسبة كبيرة جدا من رأسمالها لضمان انجاز تأسيسها ونجاحها وتوفير السيولة النقدية لتغطية اعمالها ومن ثم يطرح المصرف جزء من مساهماته على المواطنين بعد مرحلة الانتاج وبأسعار مناسبة .

- والان تشير المعلومات الى اقبال المواطنين وبشكل ملفت النظر على شراء الاسهم للشركات الصناعية المختلطة وهذا يدل على نجاح القطاع المختلط وتعميق دوره في الاقتصاد الوطني وتعزيز ثقة المواطنين بهذا القطاع من جهة وبالمصرف الصناعي الممول والمساهم الكبير بهذا القطاع من جهة اخرى .

الخدمات المصرفية

أ - بدأت تجربة المصرف الصناعي بعد قيامه بكيانه المستقل بتعاطي الاعمال الصيرفية في عام ١٩٤٨ بالرغم من كونه مصرفا انمائيا متخصصا وان وظائفه الرئيسية

تقتصر على الاقراض الطويل والمتوسط الاجل والاستثمار في تأسيس الشركات العامة المختلطة وكان الهدف من قيام المصرف بالاعمال الصيرفية :ـ

١ ٠ خلق كادر صيرفي فني متخصص في الامور المالية والصيرفية ٠
٢ ٠ شد الصناعيين اليه ليكون عمله متكامل في تأدية الخدمات اليهم بأستيراد المواد الاولية والمكائن والالات ومن ثم الاقراض عليها وفتح حسابات جارية لهم لديه

الا ان تعدد المصارف التجارية في تلك الحقبة بالقطر والمنافسة الشديدة بين تلك المصارف والغالبية منها ذات رؤوس اموال اجنبية وقدرتها في منح تسهيلات مغرية سواء كان ذلك بتخفيض نسبة التأمينات النقدية المدفوعة على الاعتمادات المستندية او حتى اعفاء المستوردين منها مع تسليفهم على البضائع المخزونة في مخازنهم او منحهم خصم كمبيالات او حسابات مكشوفة جعل عمل المصرف في الحقل الصيرفي في خلال تلك الفترة صعبا جدا وخصوصا ان اعمال المصرف اقتصرت على الصناعيين فقط ٠

ب ـ في عام ١٩٥٨ توقف المصرف عن ممارسة هذا النشاط ولكن في عام ١٩٦٢ عاود المصرف الكرة في القيام بالاعمال الصيرفية واسس قسم خاص لهذا الغرض (قسم الصيرفة) ومنح اجازة تعاطي الاعمال الصيرفية من قبل البنك المركزي العراقي لمساعدة عملائه من اصحاب المشاريع الصناعية فقط والمحددة في قانون المصرف رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ المعدل ـ المادة الثالثة ـ منه الفقرات (٣و٤و٥) كالاتي :

(فقرة ٣) ـ التوسط في استيراد المكائن والالات والمواد الاولية للاغراض الصناعية ولتصدير المنتجات الصناعية لحساب عملائه وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس ٠

(فقرة ٤) ــ خزن المكائن والالات والمنتجات العائدة للمشاريع الصناعية في مخازنه او مخازن اخرى يختارهـــا ٠

(فقرة ٥) ــ القيام بأعمال الصيرفة والتعاطي بالتحويل الخارجي واصـــدار الكفالات على ان يكون عمله في هذا الشأن قاصرا على ماله علاقة بالمشاريع الصناعية وفقا لقانون مراقبة المصارف والتحويل الخارجي ٠

ومن هذا المنطلق قام المصرف بالاعمال الصيرفة التالية حصـــــــــرا :ــ

١٠ فتح الاعتمادات المستندية وقبول السحوبات المستندية ٠
٢٠ فتح الحسابات الجارية الدائنة ٠
٣٠ اصدار الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) ٠
٤٠ منح التسهيلات الجارية المدينة (المكشوف) وخصم الكمبيالات (السندات للامـــــر) ٠

الا ان نشاط المصرف في المجال الصيرفي كان محدودا خلال الفترة من عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٨ اذ كان ينحصر في الغالب على النشاط الخاص ولم يكن للنشاط المختلـــط اى توجه نحو المصرف لفتح اعتماداته نظرا لعدم وجود تميز بينه وبين القطاع الخاص فـــي نسب التأمينات النقدية المستوفاة على فتح الاعتمادات ولصغر ذلك القطاع في تلـــك الفترة ولمحدودية الاشراف عليه حيث كان مقتصرا في الغالب من خلال ممثلي المصـــرف في مجالس ادارة ذلك القطاع ٠٠ ولكن يلاحظ حصول بعض التغييرات المهمة بعد عام ١٩٦٨ منها :

١٠ تم تخفيض نسبة التأمينات النقدية للاعتمادات المستندية للقطاع الخاص وبنسبـــة ١٠٪ ٠

٢ ٠ تم اعفاء شركات القطاع المختلط المساهم فيها المصرف من دفع التأمينات النقدية على الاعتمادات المستندية المفتوحة بواسطته ٠

٣ ٠ منح تسهيلات وعلى شكل حساب جاري مدين او خصم لاستيراد المواد الاولية والوسيطة ٠

٤ ٠ تم فتح فرع لمصرف الرافدين في المصرف هدفه تسهيل عملية الاستيراد بالتعاون مع المصرف الصناعي ٠

ونتيجة لهذه التسهيلات ارتفعت مبالغ الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى المصرف لما بعد عام ١٩٦٨ ووفق مابينتهمؤشرات الجداول ادناه عن سنوات مختارة لغاية عام ١٩٨٧ ٠

السنة	عدد الاعتمادات	مبالغ الاعتمادات (مليون دينار)
١٩٦٨	٣٦٢	١ر٥
١٩٧٤	١٢٩٦	١٤ر٨
١٩٧٩	١٧٨٣	٧٠ر١
١٩٨٤	١٢٤٨	٧٧ر٠
١٩٨٥	١٤٤٣	٨٢ر٠
١٩٨٦	٣٦١	٦٠ر٤
١٩٨٧	٥١٣	١١٠ر٠

في حقل الودائع الثابتة :

عندما شعر المصرف بأن شركات القطاع المختلط قد توفر لديها فائض نقدي كبير ولغرض

التخفيف عليها من دفع الفوائد على المستندات العائدة للاعتمادات الاجلة التي تصل في بعض الاحيان الى ٩٪ سنويا قام المصرف بقبول المبالغ المتوفرة لديها وعلى شكل ودائع ثابتة وبفائدة ٥٪ سنويا وبالمقابل استثمر مبالغ تلك الودائع على شكل حوالات خزينة الجمهورية العراقية وبفائدة $\frac{1}{4}$ ٦٪ .

يضاف الى ماتقدم من انشطة صيرفية يقوم المصرف ببرمجة الاعتمادات المستندية لدى محافظية البنك المركز العراقي وينفذها لدى مديرية الرقابة على التحويل الخارجي في نفس البنك فضلا عن ارشاد الصناعيين نحو الاسلوب الملائم للاتصال بالمجهزين الاجانب خارج القطر وتعريفهم بالطرق الصحيحة في فتح الاعتمادات المستندية وفقا للتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزى العراقي والاعراف الدولية الموحدة وتقديم المشورة والخبرة لشركات القطاع المختلط بكل مايتعلق بدراسة الاعتمادات المستندية ومدى مطابقتها للتعليمات المرعية .

٠٦ الخاتمـــــــــة

لقد اقتبسنا هذه المعلومات التفصيلية من التقارير السنوية للمصرف الصناعي ولقـــد تعمدنا ان يكون الاقتباس مسهبا وشاملا بحيث لم يبق في هذه التقارير شيء حـــــول اهتمامات ونشاطات المصرف الصناعي منذ تأسيسه ولحد الان ولم نذكره في هذه الدراسة ٠ وكما هو واضح فان المصرف الصناعي اهتم بأقراض المشاريع الصناعية الخاصة وبالمساهمـــة مع القطاع الخاص في اقامة المشاريع الصناعية المختلطة ، ولم يهتم المصرف الصناعي بمسألـــة التكنولوجيا والمشاكل التي تثيرها ، لا بالنسبة لمشكلة اختيار التكنولوجيا ولا بالنسبـــة لشروط اقتنائها ولا بمستلزمات استيعابها وتطويرها ٠ ومن الجدير بالذكر ليست هنـــاك اشارة الى التكنولوجيا في التقرير الشامل حول تطور انشطة المصرف خلال الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٨٥ والمعد بمناسبة اليوبيل الفضي للمصرف سوى مرة واحدة حيث يشير التقرير الـــى ان المصرف ٠٠ يساهم كذلك في تأسيس وتوسيع المشاريع الصناعية المختلطة ذات التكنولوجيا المتطورة في الانتاج ٠ والواقع ان اهداف وواجبات وموقع المصرف الصناعي ضمن الهيكـــل الاداري المسؤول عن رعاية القطاع الصناعي الخاص يبعد المصرف عن الاهتمام بالجوانـــب التكنولوجية للتنمية الصناعية ، فالجهات المركزية وخاصة وزارة التخطيط ومجلس البحث العلمي وديوان وزارة الصناعة هي المسؤولة عن رسم الخطوط الاساسية واصدار التوجيهات والتعليمات الخاصة بتوضيح الاختيارات التكنولوجية الملائمة للقطر والشروط التي بموجبها ينبغي ان يتم اقتناء التكنولوجيا المستوردة ٠ وكذلك فأن مسألة الفحص الدقيق للاختيارات التكنولوجية لكل مشروع على حدة يفترض ان يتم ، ان كانت هناك حاجة لذلك ، من قبل مديرية التنظيـــم والمساعدات الصناعية العامة ، في وزارة الصناعة ، المسؤولة عن منح اجازات تأسيس وتوسيع المشاريع الصناعية ٠ ودور المصرف الصناعي لا يأتي الا بعد ان يقوم المستثمر في القطـــاع الخاص بأختيار التكنولوجيا حسب اجتهاده ٠ ويقتصر دور المصرف على الناحية التمويليـــة البحتة اي اقراض المستثمر المبالغ المطلوبة من قبله ضمن شروط الاقراض المتبعة في المصـــرف

لتمويل استيرادات المشروع من المكائن والمعدات ، ولتأسيس المباني والانشاءات اللازمة له . الا ان هذا الدور يمكن وينبغي تطويره لتشمل مهام جديدة وخاصة في مجال اكتساب القدرة التكنولوجية . والسبب في ذلك هو ان الهيكل التنظيمي المسؤول عن رعاية الاستثمار الصناعي الخاص يشكو من قصور واضح فيما يتعلق بالنواحي التكنولوجية من الاستثمار الصناعي هذا وقد يكون من الملائم ان نشير الى ان اهداف وواجبات المصرف الصناعي لم تتغير منذ انشاء المصرف قبل اكثر من نصف قرن ، الا ان هناك اختلافات واضحة في اهتمامات المصرف فلقد اهتم المصرف احيانا بعملية الاقراض المتوسط والطويل الاجل ، وركز احيانا على عملية الاستثمار في الشركات المختلطة ، وانصب اهتماه الاساسي في فترات اخرى على تأسيس الشركات المختلطة وكان الهدف الاساسي هو تعظيم الاستثمار في القطاع الصناعي ولم يعط الاهتمام الكافي بالنواحي التكنولوجية بأفتراض ان الاستثمار الصناعي هو العامل الاساسي الذى يؤدى في النهاية بطريقة ما الى حل مشكلة اكتساب القدرة التكنولوجية ، ولكن اغلب المختصين في شؤون التنمية الصناعية يقرون الان بأن رفع معدلات الاستثمار الصناعي لا يؤدى بالضرورة الى خلق انماط صناعية قادرة على استيراد وتطويع وتطوير التكنولوجيا وفق شروط ملائمة وبما يحقق التوافق بين مصلحة المشاريع الصناعية الانية ومصلحة الاقتصاد الوطني على المدى البعيد . وبما ان المصرف الصناعي مرفق تنموى عام وذو علاقة وثيقة بالاستثمار الصناعي وبالمستثمرين في القطاع الخاص ، ينبغي ان يكون له دور بارز وفق امكانياته ، في هذا المجال ليساهم مع الدوائر الاخرى ذات العلاقة في توسيع القدرات التكنولوجية للقطاع الصناعي في القطر .

لقد جرت محاولات عديدة لخلق دائرة مركزية للتعامل مع مسألة اكتساب وتطوير التكنولوجيا . فلقد استحدثت في السبعينات دائرة في مؤسسة البحث العلمي لتهيئة قواعد عامة ولتنسيق فعاليات الدوائر التي تتعامل مع التكنولوجيا . الا ان المحاولة لم تنجح . ثم استحدثت دائرة خاصة في وزارة التخطيط لوضع خطة تكنولوجية كجزء من الخطة التنموية

الشاملة للقطر . الا ان الدائرة الغيت ولم يتم وضع الخطة المنشودة . ومؤخرا انيطت مهمة تنسيق فعاليات الدوائر الحكومية بما يخص اكتساب وتطوير التكنولوجيا الى مجلس البحث العلمي . ولقد شكلت لجنة وطنية برئاسة رئيس المجلس لهذا الغرض .

والواقع ان عددا من الدول النامية قامت بتأسيس دوائر مركزية ، او وضعت اليات محددة لمراجعة وتصديق الاتفاقيات الخاصة بأكتساب التكنولوجيا . الا ان المحاولات المشابهة العديدة في العراق لم تحقق اى نجاح يذكر لاسباب عديدة منها : ان معظم الاستثمارات تتم بالاصل من قبل دوائر حكومية ، والمفروض ان تكون هذه الدوائر ، بأعتبارها مرافق عامة قوية ، قادرة على الاختيار السليم والتوفيق بين مصلحة المشاريع التي تحت ادارتها ومصلحة الاقتصاد الوطني . ثم ان الاستثمار الخاص في العراق خاضع الى مراقبة مديرية التنظيم والمساعدات العامة والتي من المفروض ان تهتم بالنواحي التكنولوجية للمشاريع قبل اجازتها . وكذلك لم يكن في العراق استثمارات اجنبية تذكر تستوجب اخضاعها الى مثل هذه الاجراءات . ويمكن القول ايضا بأن اسلوب التعامل مع مسألة مراجعة وفحص عقود نقل التكنولوجيا خلق درجة من الحساسية بين الدوائر ذات العلاقة . لان الاسلوب المطروح كان الانتقال من الاسلوب اللامركزي المتبع لاكتساب التكنولوجيا الى اسلوب اخر اساسه وجود ادارة مركزية تقوم بوضع اهداف وخطط تكنولوجية لها صلاحيات ومسؤليات تتقاطع مع صلاحيات الدوائر الاخرى القطاعية المسؤولة عن عملية اكتساب التكنولوجيا . وهذا الاسلوب المركزي من شأنه ان يخلق حساسيات واحتكاكات تسبب اختناقات كثيرة من شأنها ان تؤدي الى حدوث بطء شديد في عملية اتخاذ القرارات اللازمة لتسهيل عملية اكتساب التكنولوجيا . وعلى هذا الاساس فأن خلق جهاز عام مركزي او اجهزة قطاعية مركزية لم تكن مقبولة ، ويظهر بأنها ليست مقبولة الان ايضا .

الا ان عدم خلق هذه الاجهزة المركزية ينبغي ان لا يؤدي الى تراخي الدوائر التنفيذية ذات العلاقة بعملية التوسع الصناعي في القطر مثل المصرف الصناعي . وانما يجب

ان يكون هذا الامر دافعا لهذه الدوائر لان تبذل ماتستطيع من جهد لترشيد عملية اكتساب التكنولوجيا وتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية بأستمرار . وفي هذا المجال يمكن للمصرف الصناعي ان يقوم في رأينا بما يلي :

أ. تدريب الكادر : فقد المصرف الصناعي بالتدريج كوادره الفنية ذوى الالمام ببعض الجوانب التكنولوجية عندما بدأ بالتركيز على الجوانب التمويلية منذ ان اصبح جزءا من المؤسسة العامة للتنمية الصناعية في اواسط السبعينات ونرى من الضرورى البدء مجددا برفد المصرف بالكوادر الهندسية والتقنية وتدريب الكادر داخل وخارج القطر في تكنولوجيات بعض الصناعات ذات الاهتمام الخاص بالمصرف بالتشاور مع الجهات المعنية في وزارة الصناعة .

ب. جمع المعلومات ونشرها : يكاد عمل المصرف الان يقتصر في ميدان المعلومات على اعداد تقاريره الفصلية والسنوية والتي تحتوى على معلومات احصائية عن المصرف والشركات التي يساهم فيها ، ونرى من الضرورى توسيع الشعب الخاصة بالاحصاء والابحاث وتوسيع اعمال هذه الشعب لتشمل معلومات تقنية على ان يتم التركيز على خلق قنوات الاتصال بشبكات المعلومات الدولية والاقليمية والترويج للاستفادة من بنوك المعلومات الموجودة حاليا .

جـ. تكوين فرق فنية استشارية لمختلف الصناعات : يتوفر في القطر حاليا ، وخاصة في اجهزة وزارة الصناعة ، كوادر ذات خبرات عالية في الصناعة . ويمكن للمصرف ان يستفيد من هذه الكوادر لتقديم استشارات واعداد دراسات وادلة عمل بتكاليف مناسبة جدا . ولكن من الضرورى ان يتوفر داخل المصرف حد ادنى من الموظفين الدائمين كنواة للبدء بهذه الاعمال وتوسيعها .

د . اعطاء حوافز اضافية للمشروعات التي تساهم في تعزيز القدرة التكنولوجيـــة للقطر : ليس في نظام الحوافز المطبق في العراق اية امتيازات اضافية لمثل هذه المشاريع وانما يعمل النظام ضدها كما بيننا ، ويمكن للمصرف ان يدخل في هـذا الميدان عن طريق منح المشاريع ذات العلاقة حوافز اضافية بما في ذلك منح مالية.

هـ. تمويل الابحاث والتجارب : يمكن للمصرف ان يدخل في هذا الميـــدان وان يتحول الى حلقة الوصل بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير في الجامعـات والمعاهد وبين المشاريع الصناعية ، واحسن طريقة لذلك هو مساهمة المصرف فـــي تمويل جزء من تكاليف هذه الفعاليات بدون مقابل .

و. تقوية العلاقة مع المنظمات الدولية والاقليمية : يمكن للمصرف ان يستفيد مـــن الامكانيات الكبيرة نسبيا لدى المنظمات الدولية والاقليمية لتدريب الكوادر والحصـول على المعلومات ووضع برامج محددة تمول بصورة مشتركة من قبل المصرف وتلـــــك المنظمات .

واخيرا فأن تنفيذ مثل هذه الفعاليات يتطلب وضع برنامج متوسط المدى وتخصيـــص مبالغ معينة . وبطبيعة الحال لا يحقق مثل هذا البرنامج ربحا للمصرف الصناعي وانما يلقـي على عاتقه اعباء اضافية ، ولكن ينبغي ان لا ننسى بأن اهمية الموضوع المستقبلية الكبـرى ، والقصور الموجود في الهيكل التنظيمي الخاص برعاية الاستثمار الصناعي الخاص في الجوانـب التكنولوجية تعتبر عوامل مهمة لدفع المصرف الصناعي الى تبني هذه المقترحات او جزء منها .

UNESCWA LIBRARY
20007373